

«حكمااء» العرب اليوم ومشكلة «الفرص الضائعة»

عبدالفتاح محمد ماضي *

القتل والتفتيت والتشريد خلال حرب
١٩٤٩/٤٨ وقبام «إسرائيل»، والذين قتل
عندهم بنحو ١٥٦ ألف نسمة من أصل
٧٥٠ ألف نسمة كانوا يمثلون سكان
فلسطين عشية العام ١٩٤٨، مع اليهود
الذين صار عددهم بعد قيام الدولة نحو
٦٥٠ ألف نسمة، وماذا لو أضيف باقي
العرب من المحيط إلى الخليج إلى الأرقام
السابقة؟ لم على ماذا يتفاوض الفلسطين؟
أعلى أن يترك العرب فلسطين للجماعات
اليهودية التي هجرت إلى فلسطين من
بلاع الأرض كافة لتلقيم عليها دولة كما
أراد جناح من الحركة الصهيونية؟ أم
على أن يترك العرب صفيتي نهر الأردن
كما طالب جناح آخر (اليمن الصهيوني).
ثانياً: هل كان في إمكان عرب ما قبل
١٩٤٨ - أصحاب فلسطين الثريين - أن
يتفاوضوا مع عصابات مسلحة شكلها
المهاجرون اليهود من كل بقاع الأرض
بهدف رئيسي - اجتمع عليه كل قيادات
هذه العصابات علناً - وهو إبادة العرب
في فلسطين وإزهاق من يتبعقي منهم
لدفنهم نحو الهجرة لمهيداً لقيام دولة
للبيوت هناك؟ وهل كان في استطاعة دولة
استطاع جيشها في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩
أن ينفذ قرار التقسيم بالقوة المسلحة، بل
وأن يوسع من مساحة الأرض التي
يسيطر عليها من نحو ٦ في المئة من
مساحة فلسطين إلى نحو ٧٧ في المئة
منها، وأن يدمر نحو ٤٠٠ قرية فلسطينية
من أصل نحو ١٨ قرية تم إحلالها، لقد
أدرك قادة الحركة الصهيونية أنه لا يمكن
تطبيق قرار التقسيم هذا إلا بالقوة
المسلحة، إذ كيف يمكن لليهود وهم
وَقَتْدَاك يمتلكون ٦ في المئة من مساحة
فلسطين أن يقبضوا دولة على مساحة
٥٥.٥ في المئة (وشكل العرب أغلبية
السكان فيها أيضاً) من فلسطين كما جاء
في قرار التقسيم (حكمااء اليوم يرون أنه

كان على عرب ١٩٤٧ أن يقدموا للجماعات
اليهودية في فلسطين نحو ٤٠.٥ في المئة
من مساحة فلسطين لكي يتم تنفيذ قرار
التقسيم وهي المساحة التي تمثل الفارق
بين ما كان بيد اليهود فعلاً وبين ما
أعطاه قرار التقسيم لهم!) ولهذا كانت
حرب ١٩٤٩/٤٨ بهدف واحد، هو توسيع
السيطرة اليهودية في فلسطين وليس
بمسبب رفض العرب وجنودهم
ومهاجرتهم الدولة الوليدة كما تصور الة
الدعاية اليهودية.
ثالثاً: إن الحركة الصهيونية ارتدت،
منذ اليوم الأول من عمرها، أن الاعتراف
بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين معناه
القضاء على أساس جوهري من الأسس
التي قامت عليها الفكرة الصهيونية، ألم
تكن الفكرة الصهيونية تلك تقوم على
استطورة أن فلسطين أرض بلا شعب
لشعب بلا أرض، أو «استطورة
الصحراء»، ولهذا كانت الحركة
الصهيونية أول من رفع شعار «لا اعتراف
ولا تفاوض ولا سلام مع الفلسطينيين»،
ولهذا أيضاً فتحت هذه الحركة قنوات
حوار مع اطراف عدة عدا الفلسطينيين.
وسارت «إسرائيل» على نهج الحركة
الصهيونية، إذ ظلت - منذ اليوم الأول
لقيامها وحتى نهاية الثمانينات - ترفض
حل المشكلة على أساس الاعتراف
بالحقوق العربية، ولهذا رفضت - دوماً -
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة (أرقام ٢٤٢،
٣٣٨، ٢٤٥) كما أنها ما انفتحت تطالب
العرب بالاعتراف بها والتخلي عن الكفاح
المسلح، الأمر الذي مثل شروطاً وقبوا
جذلت السكان معها مستحلباً.

كانت هدف إسرائيل منذ ذلك الوقت هو
التفرغ لبناء قوتها العسكرية حتى يأتي
اليوم الذي تفرض فيه «السلام» الذي
تريد، وقد كان، ولم يكن ما سبق بالشيء
الغريب على الحركة الصهيونية
و«إسرائيل»، فقد فعل المستعمرون
والسياسة من أن لتحديد إقليم الدولة
٢- إن «إسرائيل» لم تحدد لنفسها -
منذ اليوم الأول لوجودها وحتى اليوم -
حدوداً جغرافية، وهذا ما يتعارض مع ما
يجب عليه فقهاء القانون العام وعلماء
السياسة من أن لتحديد إقليم الدولة

الأوروبيون الشيء نفسه في مواجعتهم
لأصحاب البلاد الأصليين في ما سمي
«أميركا» (عدم الاعتراف بالأخر وسياسة
الإبادة)، وكذلك فعل البيض مع السود في
جنوب أفريقيا الشيء نفسه.
رابعاً: هل كان في مقدور عرب ما بعد
اليوم الأول أمرؤوا أن دولة شهدت منذ
١٩٤٨، أن يتفاوضوا مع دولة شهدت منذ
١- إعلان وليقة «إعلان دولة إسرائيل»،
أن الدولة ستكون «مفتوحة أمام هجرة
يهود العالم». وعلى رغم أن الوثيقة نصت
على أن الدولة ستضمن المساواة التامة
في الحقوق الاجتماعية والسياسية
لجميع مواطنيها من دون التمييز بينهم
بسبب العقيدة أو العرق أو الجنس إلا
أن ثمة تناقضاً بين إعلان الدولة كدولة
المساواة التامة بين جميع مواطنيها،
وهذا الأمر أكده قانونان أساسيان من
قوانين «إسرائيل»، ليس لهما مثيل في
أية دولة من دول عالمنا المعاصر، والقصد
هنا قانون العودة (١٩٥٠) وقانون
الجنسية (١٩٥٢). وكان من الطبيعي -
والحال هكذا - أن نشاهد كل الممارسات
المنصرية للسلطة الإسرائيلية تجاه عرب
المنطقة الغربية وقطاع غزة، بل وتجاه
العرب الفلسطينيين في «إسرائيل»،
وهذا تحصيل قسطنطين إلى دولة لكل
يهود العالم هو ما داب زعماء الحركة
الصهيونية وسياسة الدولة الصهيونية
على تحقيقه دوماً، وذلك من خلال سياسة
تهجير الجماعات اليهودية من مختلف
القطارات في فلسطين، ثم إلى «إسرائيل»،
بعد العام ١٩٤٨.

أهمية كبرى، حيث ترتبط سيادة الدولة
بالقيام بها، فهي تمارس سيادتها على
أقليتها وداخل حدودها. ولعل هذا ما
يفسر الهدف الرئيسي للسياسة
الخارجية الإسرائيلية المتمثل في
التوسع الخارجي وضرب كل القوى التي
تعداي «إسرائيل»، والذي يقوم على
تفسيده ما يسمى «جيش الدفاع
وإسرائيل»، و«إسرائيل» بتسعيها
وجيشها ومؤسساتها تتلقى - في سعيها
هذا - دعماً سخياً جداً، وليس له مثيل
في علاقات ما بين الدول، من الولوات
المتحدة الأميركية المادفة الأولى عن «قيم
الحرية والمساواة والديموقراطية»، في
إطار تحالف استراتيجي قوي بين
الدولتين.

ولهذا كان على «حكمااء اليوم» أن
يكفوا عن إرغائهم الحكمة وبعد النظر،
ويكفي أننا نعيش اليوم عملية سلمية،
نطرض علينا «سلاماً» بنسب إسرائيل
امركزية. فليقل هؤلاء إن منطق القوة هو
الذي حكم علاقات العرب باليهود
وأعوانهم في السابق، ولا يزال هذا
المنطق يحكم علاقات الدول العربية
ب«إسرائيل»، والولايات المتحدة اليوم،
وليسقل هؤلاء - أيضاً - إن العسرب
مدفوعون دفعاً لهذه العملية في ظل نسق
عالمي يجهن فيه القطب الامريكى بمفرده،
واننا لا نستطيع القيام بما قام به العرب
من قبل حينما قاوموا الصهيونية
والقوى الغربية قبل ما استطاعوا، أما ان
يدعي هؤلاء الحكمة وبعد النظر فهذا ما
يريد أن يسمعه «القائض» الإسرائيلي،
ومن وراءه «الوسيط» امريكى، من العرب
الثناء والتفاوض، وهذا يمثل حلقة من
حلقات التفتيت التي يتسم بها الخطاب
الصهيوني على الدوام.

* جامعي مصري.